بيان للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول الأحداث التي شهدتها بلدة النصر، شرق مدينة رفح، يؤكد فيه أن على المواطنين الانصياع لأوامر السلطة المدنية في حالات الطوارئ*

٢٠٢٠/٣/١٦

تابع المركز عن كثب الأحداث التي شهدتها بلدة النصر، شرق مدينة رفح، وتعامل الشرطة معها، واصابة عدد من المواطنين اثناء فض تجمع سلمي، ويؤكد أن على المواطنين الانصياع لأوامر السلطة المدنية في حالة الطوارئ.

ووفق متابعة المركز، قام أفراد الأمن بفض وقفة احتجاجية بالقوة لمئات المواطنين في بلدة النصر، شمال شرق مدينة رفح، وذلك يوم أمس الأحد، الموافق ١٥ مارس ٢٠٢٠ الساعة ١١:٠٠ صباحاً، عبروا فيها رفضهم لإقامة مقر للحجر الصحي الاحترازي من قبل وزارة الصحة الفلسطينية، للمسافرين القادمين عبر معبر رفح البري، ويشتبه بإصابتهم بفيروس كورونا المستجد في مدرستي غسان كنفاني، ومرمرة، في البلدة المذكورة أعلاه. وحضرت قوات من الشرطة للمكان وحاولت تفريق المحتجين وأطلقوا النار في الهواء، وأسفر ذلك عن إصابة حوالي ١٠ مواطنين بينهم طفل وامرأة، بكسور ورضوض في أنحاء الجسم، واعتقلت حوالي ٥٠ مواطن من بينهم ١٥ طفلاً، اعتقل بعضهم بعد اقتحام منازلهم.

وقد أفاد أحد الصحفيين، من سكان مدينة رفح، وهو مسؤول قسم التصوير في وكالة كنعان الإخبارية، أنه تعرض للدفع والضرب من قبل ٦ أفراد من الشرطة الفلسطينية (ضرب بقبضات اليدين على منطقة الصدر)، ومصادرة هاتفه النقال، وبالرغم من أنه عرف عن نفسه، وعن طبيعة عمله الصحفي، وذلك في حوالي الساعة ٢:٤٥ مساء من اليوم المذكور، أثناء تغطيته وقفة احتجاجية.

اذ يؤكد على حق قوات الأمن في انفاذ قراراتها، وخاصة في المرحلة الحالية، في ظل إعلان حالة الطوارئ من قبل الرئيس الفلسطيني لمنع انتشار فيروس كورونا، فإنه يؤكد أن السلطات يجب أن تلتزم بمعايير التناسب في استخدام القوة والضوابط الخاصة باستخدام السلاح الناري في كل الأحوال.

---

* **المصدر:** المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

https://www.pchrgaza.org/ar/?p=18821

وإذ يتفهم المركز قلق الجمهور حيال الوضع الحالي، فإنه يؤكد على ضرورة احترام الاجراءات الوقائية التي تتخذها الجهات الحكومية في قطاع غزة، والتي تعتبر واجب عليهم في المقام الأول، وحق للمواطنين وواجب عليهم احترامها وتقديرها.

ولذا، يطالب المركز السلطات في قطاع غزة، بإصدار تعليمات واضحة لأفرادها فيما يتعلق بالمواطنين في هذه المرحلة، وأن يكون ذلك وفق المعايير الدولية والضوابط الخاصة باستخدام القوة والسلاح الناري.

كما يطالب النيابة العامة في غزة بفتح تحقيق في الاعتداء للوقوف على ملابساته، ومدى التزام رجال الأمن بالقانون.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/